البعد الاقتصادي في بناء النظام اللغوي العربي

د. عيسى شاغة•

الملخص:

هذا البحث يستقري النظام اللغوي العربي، فيبحث في الأساس الذي بُني عليه، والمسلك المنتهج في تكوينه، من خلال التركيز على مظاهر الاقتصاد اللغوي فيه، وذلك بهدف تأكيد كفاءة اللغة العربية في تقليل الجهد العضلي والذهني لمستعمليها، وقد أثبت البحث كل ذلك بتقديم أدلة وشواهد من المستويات الصوتية والصرفية والتركيبية وتحليلها لإبراز البعد الاقتصادي فيها، ليخلص أخيرا إلى أن اللغة العربية وفرت لمتكلميها من الأبنية ما يغنيهم عن كلام لا يحصى عددا، فهي إذن قد سلكت مسلكا اقتصاديا ملحوظا في انتظامها وهيكلتها، قد لا تتوفر عليه بعض اللغات الأخرى.

Abstract:

This research focuses on the Arabic language system. She searches the basis on which it was built and the way that was borrowed during construction by focusing on aspects of linguistic economy, and to confirm the competence of the Arabic language in reducing muscular and mental effort of its users. This research has just proven by providing evidence and examples of phonetic, morphological and structure levels and analyzing them to highlight its economic dimension. Finally, we conclude that the Arabic language has provided its users with structures that allow them to speak without incalculable words. So it borrowed a remarkable economic way through his consistency and structure that would not exist in other languages.

مقدمة: إن وجود اللغة في حد ذاته يعتبر مكسبا مهما للجنس البشري، فقد وفرت عليه جهدا كبيرا. كان يفترض أن يبذله. لو أنه لجأ إلى وسيلة اتصالية أخرى، ولو فرضنا أن الإنسان لجأ إلى الإشارات التي كانت تمثل الوسيلة الاتصالية الأولى عند الإنسان البدائي، فإنه في هذه الحال يحتاج لأن يجعل لكل معنى إشارة معينة، ولعل ذلك سيتطلب منه . لإبلاغ معنى بسيط . بذل مجهود عضوي كبير وشاق، لذلك فإن هذه الميزة النبيلة في اللغة جعلت بعضهم يراها «مؤسسة اقتصادية

• أستاذ محاضر ب، كلية الآداب واللغات، جامعة البويرة.

تتمكن بالقليل من الألفاظ أن تستحضر ما لا حصر له من المعاني [1].

ثم إن اللغة التي لا توفر لمتكلميها سبل التيسير اللفظي تبقى بعيدة عن الاقتصاد المنشود، ولا يكون مسعى المتكلمين لتحقيقه .فيما بعد .ذا جدوى. لذلك كانت الإشكالية التي انطلق منها هذا البحث هي: هل انتهجت اللغة العربية في بناء نظامها الأصلي مسلكا اقتصاديا قائما على قاعدة بذل أقل جهد والحصول على أكبر منفعة ؟ وهل راعى الواضع .إن كانت اللغة مواضعة»المبدأ الاقتصادي في وضع اللغة العربية ؟ [2]

1 / المفهوم المعجمي للاقتصاد: يرجع لفظ الاقتصاد إلى الجذر المعجمي (قصد)، والمعاجم العربية تذكر أن: القصد في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر... والقصد استقامة الطريق... وطريق قاصد: سهل مستقيم، وسفر 3قاصد: سهل قريب... والقصد العدل .[4]

وهذا يعني أن القصد نقيض المشقة و البعد و الجور، ونظير السهولة والقرب والعدل، كما أنه متمكن في الوسطية، فإذا علمنا بعد هذا أن من بين معاني صيغة الافتعال التي جاء عليها الفعل (اقتصد) هي: المبالغة في معنى الفعل، أدركنا حينها أن الاقتصاد هو المبالغة في التوسط والاعتدال والسهولة، لذلك يتحراه الإنسان في كل مناحي حياته من زراعة وصناعة وتجارة وإدارة وعلم وما إلى ذلك من أمور الحياة، التي إن طالها الاقتصاد جعلها أقل كلفة وأحسن مردودية وفائدة .

2 / المفهوم الاصطلاحي للاقتصاد اللغوي : إذا كان الاقتصاد في مفهومه المعجمي يعني الاستقامة والاعتدال والتوسط بين الإسراف والتقتير فهذا معنى عام يمكنه أن يتخصص بإضافته إلى أي من مجالات الحياة المختلفة، فهناك الاقتصاد في المال، والاقتصاد في المعيشة، والاقتصاد في السياسة، والاقتصاد في الدين ... بل إن هناك من ذهب إلى أن في الكون كله نزعةً إلى الاقتصاد، وذلك أن «الكائنات تميل إلى التخلص من مظاهر التلوي و التكسر والتعقيد وكثرة الانعطاف والنتوء ،

[1] تمام حسان، الأصول (دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي)، الدار البيضاء، 1991، ص 359 .

(2) تكلم النحاة قديما عن الواضع وقصدوا به إما الله سبحانه تعالى، أو العربي الأول الذي يفترض أنه سخر حكمته لوضع هذه اللغة لإجرائها على الأصول التي ارتضاها.

3

(4) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت، مادة (قصد)، ج 03، ص 354 وما بعدها.

لتصير أقرب إلى الاستقامة والانحناء أو الانسياب. [1]

وعلى هذا فالاقتصاد اللغوي كما تعرفه معاجم المصطلحات اللسانية هو ذلك المبدأ الذي يظهر في التوفيق بين القوى المتعارضة (احتياجات التواصل والكسل) التي تتصارع في حياة اللغات، وإنه يسمح بممارسة عدد ثابت من الأفعال . [2] مما يعني أن الاقتصاد اللغوي مبدأ يحاول التوفيق بين قوتين تتنازعان لغات البشر، إحداهما تدفع المتكلم نحو بذل أكبر جهد ممكن بغية الإفهام وهي (احتياجات التواصل) ، والأخرى تدفعه نحو التقليل من الجهد إرضاء لطبيعة الإنسان التي تميل إلى الكسل والخمول.

وهذا المعنى صرح به أيضا (قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية) لإميل بديع يعقوب؛ إذ يقول: «الاقتصاد يقع بين قوتين متناقضتين في النشاط اللغوي : الميل إلى الراحة وإلى بذل أقل جهد ممكن، والحاجة إلى التواصل وإعطاء الحد الأقصى من الأخبار والمعلومات .[3]

وقد استعمل الباحثون في هذا الموضوع مصطلح : (مبدأ الجهد الأقل)، نجد ذلك .مثلا . عند العالم النفسي (زيفZIPF) في كتابه (السلوك الإنساني ومبدأ الجهد الأقل)، حيث حاول فيه أن يقدم دليلا مقنعا على أن كل سلوك صحيح للإنسان يحكمه مبدأ الجهد الأقل.[4]

ثم شاع هذا المصطلح في كتب اللسانيات عند الحديث عن تطور اللغات، على اعتبار أن مبدأ أو قانون الجهد الأقل (la loi du moindre effort) يحكم تطور اللغات[5]. وتناقلته كتب اللغويين العرب المحدثين بهذا المصطلح وأحيانا بمصطلح (نظرية السهولة والتيسير).[6]

---

(1) 1 فخر الدين قباوة ، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، الشركة المصرية العالمية للنشر .لونجمان. القاهرة . ط1، 2001 ، ص 09

(2) JEAN DUBOIS, DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE ET DES SCIENCES DU LANGAGE, LA ROUSSE, PARIS,1994 P 163

. ANDRE MARTINET, ECONOMIE DES CHANGEMENTS PHONETIQUES, EDITION A FRANCKE S.A, BERNE . P:94

(3) إميل بديع يعقوب وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية،دار العلم للملايين: بيروت،ط11987.ص07.

(4) فلوريان كولماس، اللغة و الاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 263، نوفمبر 2000، ص 295.

(5) FERDINAND DE SAUSSURE. COURS DE LINGUISTIQUE GENERALE. EDITION TALANTIKIT. BEJAIA. 2002. P180

(6) انظر إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو . المصرية. ط2، 1983، ص108. ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف.القاهرة. د ط .1967، ص 44. ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير. مجلة مجمع اللغة العربية.القاهرة. مج 36 عام1975. ص96.

أما استعمال مصطلح الاقتصاد اللغوي (Economie linguistique) فقد شاع مع اللغوي الفرنسي (أندريه مارتينيه) الذي صرح بذلك قائلا : «الموقف اللساني إذن حُسم من قبل زيف الذي دعاه (مبدأ الجهد الأقل) هذا التعبير الذي فضلنا أن نغيره بكلمة بسيطة تسمى الاقتصاد . [1]

3 / اقتصاد اللغة واقتصاد الكلام : يتحقق الاقتصاد اللغوي عبر مستويين يمكن أن نصطلح على تسميتها (اقتصاد اللغة) و(اقتصاد الكلام) . أما اقتصاد اللغة فهو الذي يكون متحققا على مستوى نظري عند النشأة الأولى للغة، وما يترتب عن ذلك من إهمال للأصوات العسيرة والصيغ الشكلية المجهدة، وتوفير الثروة اللفظية اللازمة للتواصل، بضبط أسماء لكل المسميات، وتجنب التفريعات المعقدة، بما يسمح للمتكلم من صوغ كلامه بحرية وسهولة أكبر، ويدخل في هذا الإطار ما ينشأ عن حركة اللغة في الزمن من تعديل وتغيير جماعي يلغي الصعب المجهد ويثبت السهل الميسر.

و في هذا المستوى يتسم الاقتصاد بكونه جماعيا ونظريا وثابتا إلى حد ما، لأن التغييرات التي تحدث في اللغة لن تظهر إلا بعد أجيال وأجيال، ومن هذا المنطلق فقط يصح القول : «إن أفضل لغة .إن كان هناك سبيل للمفاضلة . هي التي تؤدي وظيفتها التواصلية بأيسر ما يكون من الجهد . [2]

وأما اقتصاد الكلام فيتحقق في الأداء اللغوي للفرد، وتتحكم فيه قدرة المتكلم على اختيار الأسهل من أصوات اللغة وصيغها وتراكيبها وحسن تنظيمه لها. وذلك لأن عملية التكلم ليست بالسهولة التي قد نعتقدها، فمتكلم اللغة في الحقيقة يبذل جهدا معتبرا أثناء هذه العملية، ومن البدهي أن يحاول الاقتصاد في المجهود الذي يقوم به، وهذا الوضع لا يخص المتكلم وحده، بل يخص السامع أيضا، فهذا الأخير مضطر إلى تحمل مؤونة الكلام المجهد والصبر على تصاقب جميع أصواته عليه أو الانقطاع عن الاستماع إليه .

و يكون اقتصاد الكلام .حينئذ .لاحقا لاقتصاد اللغة، إذ لا يمكن للمتكلم مهما بلغ من القدرات الذهنية والعضلية أن يجعل كلامه مقتصدا إذا لم تهيئ له لغته السبل المؤدية إلى ذلك، وإذا كان اقتصاد اللغة معيارا للتفاضل فيما بين

وميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع. بيروت. ط2. 1983.ص 108.

(1) André Martinet, Économie des changements phonétiques . P 94

(2) ميشال زكريا، الألسنية، ص 152.

اللغات، فإن اقتصاد الكلام معيار للتفاضل فيما بين متكلمي اللغة الواحدة، إذ يبلغ الاقتصاد أقصى درجاته إذا كانت اللغة أيسر ما يكون للاستعمال، ووفق المتكلم في اختيار الأيسر منها، «وقد كان رسول الله (ρ) أقصد الناس لفظا وأعم نفعا لأن الله (Y) خصه بالإيجاز وقلة عدد اللفظ مع كثرة المعاني .[1]

إن هذين المستويين من الاقتصاد اللغوي يستوعبان كل مظاهره، ويغنياننا عن كل اضطراب في رسم حدوده ومعالمه، وإن النظر إليه من هذه الزاوية يجعله أكثر وضوحا وبيانا، ويرفع عنه الكثير من الغموض والتداخل الذي تناقلته به المباحث اللغوية المعاصرة .

4 / الاقتصاد في النظام الصوتي والصرف : تختلف اللغات بعضها عن بعض من حيث أنظمتها وآلية عملها، وتتفاوت هذه الأنظمة من حيث الميل إلى تقليل جهود متكلميها أو العكس،[2] أما اللغة العربية فتمتاز بنظام قائم على أساس اقتصادي متين، وأول ما يتجلى ذلك في نظامها الصوتي.

فإذا ما نظرنا إلى أصواتها وجدناها قد اختارت ثمانية وعشرين صوتا لتركيب مفرداتها وجملها، وذلك قليل إذا ما قورن بعدد الأصوات التي يمكن لجهاز النطق البشري أن ينتجها والتي يقدرها بعضهم بخمسين (50) صوتا.[3] كما أن هذا العدد من أصوات اللغة العربية ليس قليلا إلى درجة تجعل الكلام مثقلا بتردد الأصوات نفسها كما هو الحال في بعض اللغات.[4]

وهذه الأصوات التي اختارتها اللغة العربية تتسم بالتنوع؛ إذ تشغل مدارج واسعة المدى في الجهاز النطقي؛ حيث تمتد من قمة الحنجرة إلى منطبق الشفتين، وذلك يمثل مجالا واسعا لاستيعاب أصوات الطبيعة في تنوعها وسعتها، وهذا مفقود في بعض اللغات الحية؛ إذ ينحصر أداؤها في نطاق ضيق، فتتزاحم الأصوات وتتراكب في جهة من الحلق، أو في جانب من الشفتين وما يواليهما من الفم والخيشوم.[5]

إن هذا التنوع في الأصوات والاتساع في مجال مخارجها له دور اقتصادي هام

(1) الجاحظ ، البيان و التبيين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، 1968 ، ج 2 ، ص 19

(2) كان علماء اللسانيات يضربون المثل باللغة الألمانية التي يرون أنه من طبيعتها أن تميل إلى الثقل وإجهاد متكلمها، بإضافة صوت مهموس عندما لا يكون موجودا، والهمس يتطلب جهدا أكبر من الجهر.
FERDINAND DE SAUSSURE. COURS DE LINGUISTIQUE GENERALE , P 260 .

(3) انظر: ميشال زكريا، الألسنية، ص 32

(4) انظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(5) انظر: فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، ص 47

حين صياغة المفردات والتراكيب؛ إذ يفتح مجالا واسعا للتنقل بين مدارجَ وأحيازٍ متنوعةٍ ومتباعدةٍ مما يسهل عملية النطق، ويوفر على المتكلم جهدا إضافيا كان عليه أن يبذله لو حصرته اللغة في جهة واحدة من جهاز النطق.

وقد لجأت اللغة العربية إلى هذا العدد المحدود من الأصوات لتشكل منها مفرداتها، فكان أن اختارت جذورا لغوية لتوضع فيها تلك الأصوات، وهي: (الثنائي، والثلاثي، والرباعي والخماسي) وبتوزيع الأصوات الثمانية والعشرين في هذه الجذور يتشكل عدد هائل من الأبنية المحتملة عقلا.

فقد روى السيوطي أن الخليل بن أحمد قد ذكر في كتاب (العين) أن عدد الأبنية التي يمكن أن تتكون من 28 صوتا، سواء المستعمل منها أو المهمل من غير تكرار هي (12305412) . وروى . أيضا . أن أبا بكر الزَّبيدي حين اختصر كتاب (العين) للخليل، ذكر أن عدة الأبنية المحتملة عقلا في اللغة العربية المستعملة منها والمهملة هي (6659400). [1]

و هذا العدد و إن كان يبدو ضخما إلا أنه قليل إذا ما قيس بما كان يمكن أن تتألف منه الثمانية والعشرون صوتا، لو توزعت في جذور أخرى تزيد على الجذور التي اختارتها اللغة العربية، كما أن هذا العدد المحتمل للأبنية لم يستعمل كله، فمن مجموع الأبنية التي ذكرها الزبيدي (6659400) ذكر أن عدد المستعمل منها هو (5620) بناء وعدد المهمل (6693780) بناء. [2]

و نسبة الخمسة آلاف المستعملة ضئيلة إذا ما قورنت بالستة ملايين المهملة، والتي هي رصيد احتياطي كبير ينتظر متكلم العربية ليعود إليه، فيستخدمه إذا دعت الحاجة واستجدت مقاصد ما في حياته.

وليس إهمال هذا القدر من الأبنية في اللغة العربية و قبول ما قبل منه محل صدفة أو ارتجال وتعسف، بل هو راجع إلى حكمة رآها بعضهم في واضع اللغة، وإلى بُعْدِ نظرٍ مكنه من اختيار الأسهل والأيسر للاستعمال والاستغناء عن الأثقل والممل، يقول ابن جني : (واعلم أن واضع اللغة لما أراد صوغها وترتيب أحوالها هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره جملها وتفاصيلها، وعلم أنه لا بد من رفض ما شَنُع تألفه منها، نحو هع، وقج، وكق، فنفاه عن نفسه).[3]

(1) عبد الرحمن السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وزملاؤه، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 03، ج: 01، ص 74.

(2) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(3) ابن جني ، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، ج01 ، ص 64

و قد أسهب ابن جني في تعليل ظاهرة الإهمال هذه، وتلمس لها الأسباب والمبررات، إذ نجده يقول : (أما إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاستثقال وبقيته ملحقة به ومقفاة على أثره). [1]

فإذا أردنا تفصيل المسألة أكثر ونظرنا في عدد الأبنية في كل جذر لغوي، سنجده يختلف من جذر لآخر وترتيبها تصاعديا كالآتي :

.عدد الأبنية الثنائية: 756

.عدد الأبنية الثلاثية: 19656

.عدد الأبنية الرباعية: 491400

.عدد الأبنية الخماسية: 11793600

ونحصل بعملية الجمع البسيطة لمحاصيل نتائج كل هذه الأبنية السابقة على: 12305412 بناء . [2] وهو العدد نفسه الذي توصل إليه الخليل بن أحمد.

ويتبين لنا من قراءة بسيطة في هذه الأعداد أن أكبر نسبة للأبنية كانت للخماسي و أقل نسبة لها نجدها في الثنائي، ولكن لو تتبعنا مع أبي بكر الزَّبيدي نسبة المستعمل والمهمل في كل جذر لتبينت لنا الأهمية التي حظي بها كل جذر على حدة.

والجدول الآتي يبين ذلك : [3]

	الثنائي	الثلاثي	الرباعي	الخماسي	الجموع
عدد المستعمل	489	4269	820	42	5620
عدد المهمل	261	1538	302580	6375558	6693780

إن المعطيات الواردة في الجدول يتضح منها أن الجذر الثلاثي هو الأكثر استعمالا في اللغة العربية، إذ المستعمل منه هو (4269) بناء، و هذا العدد يفوق عدد المستعمل كله من الجذور الباقية والذي يقدر بـ(1351) بناء.

ويعزّز هذا ما توصل إليه بعض الباحثين في دراستهم لجذور المعاجم العربية، فقد تأكد لديهم أن الأصل الثلاثي هو الأول في هرم الاستعمال، كما هو

(1) المصدر نفسه، ج 1، ص 54

(2) ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال، دار هومه، الجزائر2003، ص71 .

(3) هذا الجدول مستخلص من الإحصاء الذي قام به أبو بكر الزبيدي و ذكره في مختصر (العين) . انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ج1، ص 75 .

موضح في الجدول الآتي:[1]

المعاجم	عدد الأصول المستعملة	نسبة الثلاثي المستعمل	نسبة الرباعي المستعمل	النسبة المتبقية
الصحاح	5639	% 85,37	% 13,58	% 01,05
اللسان	9032	% 72,38	% 27,21	% 0,41
التاج	11978	% 70,50	% 26,50	% 03

نلاحظ أن الأصل الرباعي حلّ في المرتبة الثانية بعد الثلاثي، وما بقي من الأصول جاء بنسب مفرطة في القلة.

إن علماء اللغة يفسرون كثرة استعمال الأصل الثلاثي في اللغة العربية بكونه أخف الجذور كلها، لقلة حروفه واعتداله وانسيابيته على اللسان، وليس الأمر كذلك في بقية الجذور التي يرونها أثقل منه، ولهذا كان من الطبيعي .في رأي ابن جني ـ أن يهمل منها أكثر مما أهمل من الثلاثي.[2] حتى إنه لم يبق من الصيغ والأوزان والقوالب فوق الثلاثية إلا القليل.

ويمكن تفسير ذلك أيضا بكون استقرار اللغة العربية على الأصل الثلاثي إنما هو وليد تطور تاريخي للأصول اللغوية العربية التي سارت في خط تصاعدي إلى أن وصلت إلى مستوى معين هو الخماسي، ثم تراجع الاستعمال شيئا فشيئا ليستقر عند الأصل الثلاثي، دون التفريط في بقية الأصول، وكان من بين الأسباب التي وجهت هذا الاستقرار هي الحذف والإنقاص الذي يعد عملية جراحية يلجأ إليها المتكلم تحت ضغط الصعوبة أو البحث عن اليسر اللفظي.[3]

ولدَوَاعٍ اقتصادية .أيضا .لم يلجأ النظام اللغوي العربي إلى تخليق صيغ وأوزان لغوية جديدة يصب فيها أصواته، بل راح يوزع الحركات والسكنات في الأبنية وذلك ما ولد عددا من الصيغ والقوالب يكفي لاستيعاب ما تحتاجه اللغة من كلمات، وحتى هذه الصيغ المحتمل تولدها قد أهمل منها المستثقل، لذلك فإنك «لا تجد في الثنائي على قلة حروفه ما أوله مضموم إلا القليل، وإنما عامته على الفتح، نحو: هل، وبل، وقد، وأن، وعن، وكم، ومن، وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد عامته على الفتح إلا الأقل، وذلك نحو همزة الاستفهام، وواو العطف وفائه، ولام الابتداء، وكاف التشبيه وغير ذلك ... [4]وإيثار الفتح على الضم

(1) انظر: ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي، ص 114
(2) انظر: ابن جني، الخصائص ، ج 1 ، ص 61.56
(3) انظر: ابن حويلي ميدني، المعجم اللغوي العربي، ص 102.
(4) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 69.

إنما هو راجع لخفته و ثقل الضم.

أما الثلاثي فقد «جاء فيه لخفته جميع ما تحتمله القسمة، وهي الإثنا عشر مثالا، إلا مثالا واحدا فإنه رفض لما نحن عليه من حديث الاستثقال وهو(فِعُلْ)، وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم .[1] وتوضيح ذلك، أن الوزن الصرفي (فعل) يتشكل من ثلاثة حروف هي: الفاء والعين واللام، والحركات ثلاث هي: الفتحة والضمة والكسرة، يضاف إليها السكون فتصير أربع حالات، ونصل إلى مجموع الأبنية المحتملة بتوزيع الحركات والسكون على فاء (فعل) وعينه[*] بالعملية التالية:

03 حالات للفاء (فَ،فُ،فِ) « 04 حالات للعين (عَ،عُ،ع،عْ)» 12 بناء ثلاثيا

وهي: فَعَل، فَعُل، فَعِل، فَعْل، فُعَل، فُعُل، فُعِل، فُعْل، فِعَل، فِعُل، فِعِل، فِعْل.

هذا العدد أُهمل منه بناء واحد حسب ابن جني هو (فِعُل) لثقله .

والمحتمل من الرباعي بتوزيع الحركات والسكنات في الوزن (فعلل) نتوصل إليه، بضرب عدد المحتمل من الثلاثي في أربع حالات التي ترد على اللام المضافة كالآتي:

12 بناء ثلاثيا محتملا « 04 حالات للام المضافة « 48 بناء رباعيا محتملا

ولكنه لم يستعمل من هذا العدد إلا ستة أبنية، وهي: فَعْلَل، وفِعْلَل، وفُعْلَل، فُعْلُل، فِعْلَل، فِعَلٌّ، والباقي مهمل.

وبإجراء العملية نفسها على الوزن الخماسي (فعللل) بضرب المحتمل من الرباعي في الأربع حالات التي ترد على اللام المضافة يكون الناتج :

48 بناء رباعيا محتملا « 04 حالات للام المضافة « 192 بناء خماسيا محتملا

ولم يستعمل العرب من هذا العدد المحتمل لأبنية الخماسي المجرد سوى أربعة أبنية هي: فَعَلَّل، فُعَلَّل، فِعَلَّل، فَعْلَلِل والباقي مهمل. ويتلخص من هذا كله أن مجموع الأبنية المستعملة عشرون بناء ظفر منها الثلاثي بأكثر من النصف.[2]

([1]) المصدر نفسه، ج1 ، ص 68 ، وانظر: عصام نور الدين، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1997، ص137

* تُستثنى في توزيع الحركات على بناء (فعل) لامه، لأنها تعتورها علامات الإعراب والبناء عند دخولها التركيب. ولا تكون فاء (فعل) ساكنة لأن العربية لا تبدأ بساكن لثقل النطق به في أول الكلام.

([2]) انظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي في بنية الكلمة العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ط، 1980، ص 46، وما بعدها.

هذا كله فيما يخص الاسم، فإذا انتقلنا إلى الفعل نجد أن أحادي الأصول وثنائيها مفقودان، وكذلك خماسي الأصول فما أكثر، ولم يبق إذن إلا الثلاثي والرباعي اللذان انتُقي مما يحتملانه ما يأتي :

* في الثلاثي المجرد: (23) بناء من أصل (3852) بناء محتمل والباقي هو (3829) بناء مهمل .

* وفي الرباعي المجرد انتقي (11) بناء من أصل (38448) بناء والباقي هو (38437) بناء أهملت [1].

وبتدقيق النظر فيما ورد من نسب المهمل والمستعمل في صيغ الأفعال والأسماء معا، نجد أن نسبة استعمال الأبنية كانت عالية في الاسم مقارنة بالفعل، وذلك راجع لما قرره علماء العربية من ثقل الفعل و خفة الاسم، وذلك لأن»الفعل لضعفه و ثقله لا يتحامل بما يتحامل الاسم من ذلك لقوته . [2]

إن هذه النماذج العددية التي قدمناها للتدليل على المنحى الاقتصادي للنظام الصوتي والصرفي تُبين كيف لجأت اللغة العربية إلى الاستغناء عن الكثير من الأوزان والأبنية ليبقى مستعملوها في نطاق محدود منها، مما يسهل عليهم نقل معلوماتهم بالقليل من الأبنية ولا يتيهون في اللانهائي منها.

وقد ذهب ابن جني إلى أن هذا التوجه الاقتصادي ليس وليد الصدفة، بل جاء عن قصد ووعي تام من واضع اللغة، لذلك نجده يقول: «فإن قلت من أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر وعنيت بأحواله وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها وزعمته مرادا لها، وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعا وأيبسَ طينا من أن يصلوا إلى هذا القدر اللطيف الدقيق، الذي لا يصح لذي الرّقة والدّقة منا أن يتصوره إلا بعد أن تُوضح له أنحاؤه، بل و تُشرح له أعضاؤه ؟ قيل : هيهات ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبُعد أغراضهم ولطف أسرارهم كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم و خففوا عن ألسنتهم ...). [3]

ومما يدلنا أيضا على اتباع العربية لمسلك اقتصادي في تكوين نظامها الصوتي والصرفي أنها إذا أرادت التعبير عن معنى إضافي للكلمة لا تعدل إلى كلمة أخرى جديدة تتضمن المعنيين معنى (الأصلي والإضافي)، وإنما تلجأ إلى الكلمة الأصلية فتضيف إلى بنيتها صوتا أو صوتين أو أكثر في أولها أو وسطها أو آخرها،

(1) انظر فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد ، ص 117. 120.
(2) ابن جني، الخصائص، ج1، ص 236.
(3) المصدر السابق، ج 1، ص 74.

كالألف التي في (فاعل)، والميم والواو التي في (مفعول)، والنون التي في (انفعل)... وبذلك يتحقق الغرض بأقل كلفة وجهد، وتستغني اللغة عن إضافة كلمات جديدة إلى معجمها.

ومثال ذلك أنك إذا أردت التعبير عن حدث الضرب في الزمن الماضي ستجد أمامك صيغة (فَعَل) تصب فيها مادة (ض ر ب) فتحصل على (ضرب) . فإن أردت إضافة من قام بالحدث والتنبيه عليه زدت الألف بين فاء الفعل وعينه فتحصل على (ضارب). فإن أردت إضافة معنى من وقع عليه الحدث أضفت حرفين هما الميم في أول الفعل والواو بين عينه ولامه فتصير (مضروب) مع تغيير بسيط في الحركات.

وهكذا يكون الأمر مع كثير من المعاني التي لم تلجأ اللغة العربية إلى إضافة كلمات جديدة للتعبير عنها، بل أضافت حروفا محدودة في مبنى موجود، ومن المعلوم «أن الزيادة تكون لمعنى . [1]

فزيادة حرف واحد أو أكثر على لفظ الفعل تحول صيغته إلى نمط جديد، وتضيف إليه معنى جديدا، فإذا هو يتضمن معاني مركبة تغني عن ألفاظ أو تراكيب في اللغات الأخرى ، فتضعيف العين وحده يفيد التعدية أو التكثير، أو المبالغة أو الإزالة نحو: حذَّر قطَّع وشمَّر وقشَّر. [2]

وفائدة الصيغة أيضا أنها رابط ذهني بين عدد هائل من المواد التي تتوضع فيها، وذلك لأن كل من (ضَرَبَ)، (قَتَلَ)، (جَلَسَ) تربطها صيغة واحدة ببعضها هي (فَعَلَ) تجعلها دالة على وقوع حدث في الماضي أسند إلى مذكر غائب، والرابط بين (ضَارِب) و(قَاتِل)، و(جَالِس) هو صيغة (فَاعِل) الدالة على وقوع حدث ومن قام به وهذا اقتصاد ذهني واضح، يحصر ذهن المتكلم في قوالب محدودة مألوفة يسهل عليه حفظها وتذكرها.

ومن الفوائد الاقتصادية .كذلك .التي تنجم عن قاعدة (كلما زاد المبنى زاد المعنى) هو أنه إذا أضيف إلى الكلمة التي تدل على المفرد علامة التثنية (الألف والنون أو الياء و النون في المذكر، و تضاف التاء قبلهما في المؤنث) فإن هذا يغني عن تكررا الكلمة مرتين، وإضافة علامة الجمع (الواو والنون أو الياء والنون في المذكر، والألف والتاء في المؤنث) تغني عن تكرار الكلمة ثلاث مرات أو أكثر، أي بدل أن تقول (نجح طالب وطالب) تقول (نجح طالبان)، وبدل أن تقول: (صلى مسلم

(1) ابن عصفور، الممتع في التصريف، تح: فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، تونس،ط1983،5،ص56
(2) فخر الدين قباوة، الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد، ص 93

ومسلم ومسلم ...) تستغني عن كل ذلك بقولك : (صلى مسلمون).

وإذا أردت التعبير عن جمع كثير، وهو الذي يسميه علماء العربية منتهى الجموع، فإن العربية توفر لك قوالب تسهل عليك ذلك منها (مفاعل ومفاعيل)، فهذان القالبان يدلان عن الجمع المتكاثر، فيوفران عليك جهدا كنت ستبذله بتكرار اللفظ عدة مرات دون أن تحقق غرضك.

5/الاقتصاد في النظام التركيبي: على مستوى التركيب نجد النظام اللغوي العربي بُني على أسس اقتصادية .كذلك .وأول ما يلفت انتباهنا في هذا الجانب، هو ظاهرة الإعراب التي تميز اللغة العربية وأخواتها من السامية عن باقي اللغات. فهذه الأخيرة يعتمد نظامها على الموقعية؛ إذ تحفظ لكل عنصر لغوي رتبته فلا يتقدم عنها ولا يتأخر، وليس الأمر كذلك في اللغة العربية، فإن الإعراب فيها يمنح المتكلم حرية أكبر في التقديم والتأخير وفق ما يسمح به النظام، وهذا ما يسهل عليه نقل معلوماته وإيصالها دون كلفة وملل ورتابة.

وقد نبه بعض الباحثين إلى أن الإعراب إنما جاء للتخفيف عن طريق معاقبة الحركة للسكون حتى يعتدل الكلام، وهو مذهب قطرب في تعليل دخول الإعراب إلى الكلام.[1]

ومن السمات الاقتصادية المتصلة بالإعراب أن العربية لم تجعل حظ العناصر اللغوية في الإعراب متكافئا، وذلك لأن علامات الإعراب (الفتحة والضمة والكسرة والسكون) وفروعها غير متساوية في درجة الخفة والثقل، فترتيب العلامات الأصلية من الأخف إلى الأثقل هو كالآتي: السكون فالفتحة فالكسرة فالضمة.[2] لذلك كان توزيعها على الكلمات المعربة وفق معايير اقتصادية واضحة، راعت خفة وثقل هذه الكلمات، إذ أُعطي الأخف من العلامات للأثقل من الكلمات والأثقل من العلامات للأخف من الكلمات.[3] وبذلك يعتدل الكلام ويستقيم فينساب على اللسان انسيابا.

ومن الظواهر التي تدل دلالة واضحة على انتظام اللغة العربية وفق معايير

(1) انظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط 1، 1996، ص240، وأحمد علم الدين الجندي، في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 42، ص 162 وما بعدها. و لكن قُطْرُبا لم يصرح بذلك، وإنما فُهم من مضمون كلامه، كما أنه لم يحصر دخول الإعراب الكلامَ في غرض التخفيف بل يرى أنه دخل للتفرقة بين المعاني أيضا انظر:الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986، ص 106.

(2) انظر: أحمد عفيفي، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ص 35.

(3) انظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 106.

اقتصادية ما نلاحظه من استغنائها التام عن فعل الكينونة المطلق، أو ما يسمى بالفعل المساعد والذي تحتفظ به اللغات الأجنبية مع أنها كلمات مفرغة، فلم تلجأ العربية إلى توظيفه والاستعانة به على الأقل على المستوى السطحي الملفوظ.

وقد نبّه الأستاذ طاهر سليمان حمودة إلى أن ثبات هذه الظاهرة في العربية ووضوحها يفوق غيرها من اللغات لما جُبلت عليه في خصائصها الأصلية من ميل إلى الإيجاز.[1]

وشبيه بهذا ما نلاحظه على مستوى التركيب من إسقاط بعض العناصر اللغوية لفظا مع حضورها في الذهن تقديرا، وذلك ما يعرف في النحو العربي باستتار الضمائر، وفائدته أنه يقلص التراكيب اللغوية ويقلل من عدد أصواتها مع ضمان بقاء المعنى ذاته دون إخلال به أو إنقاص منه، مع العلم أن وجود الضمائر في حد ذاته إنما هو للإيجاز والاختصار، فهي .على قلة أصواتها .قد حلت محل الاسم الظاهر و قامت بأداء معناه .

ولما كانت بعض التراكيب، إنما تقع في الكلام لتأدية معاني يكثر دورانها فيه، عوضت هذه التراكيب بألفاظ بسيطة يقل عدد أصواتها مما يسهل استخدامها، ويتناسب مع كثرة ترددها، فنتج عن ذلك ما يعرف (بحروف المعاني) وهذه في الحقيقة إنما جاءت «اختصارا للجمل التي تدل معانيها عليها .[2]

فقد نابت حروف العطف عن جملة (أعطف)، وحروف الاستفهام نابت عن جملة (استفهم)، وحروف النفي نابت عن جملة (أنفي)، وكذا نابت حروف الاستثناء عن جملة (أستثني)... وقد وضح ابن جني هذه الظاهرة في قوله : «ألم تسمع إلى ما جاؤوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، فمن ذلك قولك: كم مالك ؟ ألا ترى أنه قد أغناك عن قولك: أعشرة مالك أم عشرون أم مائة أم ألف؟ فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك قط ، لأنه غير متناه ... .[3] .

ثم إن متكلم العربية يجدها قد وفرت له مباني محددة صالحة لتأدية وظائف متعددة، مع أنها قد ضمنت له . في الوقت نفسه .أمن اللبس بواسطة القرائن المقالية والحالية ومثال ذلك العنصر اللغوي (ما) على إطلاقها، إذ تصلح

(1) طاهر سليمان حمودة ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999، ص 09.

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1970 ،ج1، ص 33.

(3) جني ، الخصائص، ج 1، ص 82.

للموصولية والمصدرية والنفي والتعجب والزيادة ونحوها من الوظائف.[1]

وخلاصة القول: إن اللغة العربية حافلة بمثل هذه المظاهر الاقتصادية التي تنبئ عن نزعتها إلى تقليل الجهد المبذول على مستعمليها، بأن وفرت لهم من الأبنية ما يغنيهم عن كلام لا يحصى عددا، فهي إذن قد سلكت مسلكا اقتصاديا ملحوظا في انتظامها وهيكلتها، قد لا تتوفر عليه بعض اللغات الأخرى، وما قدمناه .على قلته .يعد شاهدا على ذلك.

قائمة المصادروالمراجع.

♦ **المصادروالمراجع العربية.**

01.أنيس إبراهيم، الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية. ط2، 1983.

02.ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط.

03 .ابـن عصـفور، الممتـع في التصـريف، تـح:فخـر الـدين قباوة،الـدار العربيـة للكتاب،تونس،ط1983،5.

04.ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.

05.الجاحظ ، البيان و التبيين ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1968.

06.الجندي أحمد علم الدين، في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية، ج 42.

07 .حسان تمام: .الأصول دراسة ابستيمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، الدار البيضاء،دط،1991.

.اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998.

08 .حمودة طاهر سليمان، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1999.

09.الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط5، 1986.

10 .زكريا ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط2. 1983.

11 .السيوطي عبد الرحمن: ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بكوزملاؤه، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 03.

. الأشباه والنظائر في النحو، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1970.

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب، القاهرة، ط 3، 1998، ص 163.

12 .شاهين عبد الصبور،المنهج الصوتي في بنية الكلمة العربية،مؤسسة الرسالة، بيروت،دط،1980.

13 .عبد التواب رمضان: ـ التطور اللغوي وقانون السهولة والتيسير، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، عام1975.

. لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف.القاهرة. د ط .1967.

14 .عفيفي أحمد، ظاهرة التخفيف في النحو العربي، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، ط 1، 1996.

15 .قباوة فخر الدين،الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد،الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة،ط1،2001.

16 .كولماس فلوريان، اللغة والاقتصاد، ترجمة أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد 263، نوفمبر 2000.

17 .ميدني ابن حويلي، المعجم اللغوي العربي من النشأة إلى الاكتمال، دار هومه، الجزائر2003.

18 .نور الدين عصام، أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1997.

19 .يعقوب إميل بديع وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين: بيروت، ط01، 1987.

♦ المراجع الأجنبية.

- ANDRE MARTINET, ECONOMIE DES CHANGEMENTS PHONETIQUES, EDITION A FRANCKE S.A، BERNE .
-FERDINAND DE SAUSSURE. COURS DE LINGUISTIQUE GENERALE. EDITION TALANTIKIT. BEJAIA. 2002 .
-JEAN DUBOIS , DICTIONNAIRE DE LINGUISTIQUE ET DES SCIENCES DU LANGAGE, LA ROUSSE, PARIS, 1994